



PROVISIONAL

A/PV.2300
27 November 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والثلاثمائة

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاربعاء ٢٧ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد داتسو (نائب الرئيس) (رومانيا)
ثم : السيد بوتفليقة (الرئيس) (الجزائر)
ثم : السيد فيريت (نائب الرئيس) (هايتي)

مواصلة نظر البند ٢٥ من جدول الأعمال : اقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة

الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا

- أ - مشروع قرار رقم 3-Add.1 and A/L.733 ؛
ب - التعديلات المقدمة من المملكة العربية السعودية (A/L.744) ؛
ج - مشروع قرار A/L.745 ؛
د - التعديلات المقدمة من المملكة العربية السعودية (A/L.745) .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وسنوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً تيسيراً لانجاز العمل .

مواصلة نظر البند ٢٥ من جدول الأعمال

اقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكبوديا /

أ (مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : أفغانستان ، البانيا ، أوغندا ، بوروندي ، تشاد ، توغو ، الجزائر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، داهومي ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، السنغال ، السودان ، الصومال ، الصين ، العراق ، غابون ، غامبيا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فولتا العليا ، كوت ديفوار ، الكونغو ، مالاوي ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، موريتانيا ، النيجر ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغسلافيا (A/L.733 and Add.1-3)

ب (التعديلات المقدمة من المملكة العربية السعودية (A/L.744)

ج (مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : استراليا ، اندونيسيا ، أوروغواي ، باراغواي ، بربادوس ، بوليفيا ، تايلند ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، سنغافورة ، غرينادا ، غواتيمالا ، الفلبين ، فيجي ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، اليابان (A/L.737/Rev.1)

د (التعديلات المقدمة من المملكة العربية السعودية (A/L.745)

السيد جيامبرونو (أوروغواي) (الكلمة بالاسبانية) : أود أولاً وقبل كل شيء ، أن أكرم باسم بلدي وأسم وفد أوروغواي وأن اضم صوتي لمن سبقوني في تكريم ذكرى أوثانت . لقد عرفناه وعرفنا الى أي حد أحب أوثانت الانسانية وتقاني في خدمتها ، وكيف قام دائما في هذه الجمعية العامة بدافع من حبه للانسانية بكل ما يدعو لاعتباره مثالا أعلى في هذا الشأن . وأعتقد أن السكرتير الثالث للأمم المتحدة قد خلف ذكرى عاطرة سنظل نحياها الى الأبد .

ان علينا من جديد ، كما قمنا في العام الماضي ، أن ننظر مرة أخرى في موضوع جمهورية خمير . فلم يكف أن تقوم الجمعية العامة خلال الدورة الماضية برفض الرغبة التي كانت تدفع بمنظمتنا لأن تصبح مجالا للصراع ولأن ترد بالطريقة التي رأيناها من قبل . وها نحن نرى أنفسنا مرة أخرى أمام نفس الحجج والقرائن ونفس الحقائق . ان هذه المحاولة لامتهان ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه تعتبر محاولة سخيطة ، فمعناه التدخل في الشؤون الداخلية لبلد عضو .

واننا نرى أن شعب غمير يجب أن يحل مشاكله بطريقة سلمية ، وبدون أي تأثير وتدخل خارجي ؛ وأن يقرر بنفسه اختيار المسؤولين عنه وصورة الحكومة التي يود اقرارها في هذا البلد .

وها نحن مرة أخرى ، نأمل ألا يصدر أي حكم مسبق عن القرار الذي سيتخذه شعب غمير ، هذا الشعب ذو السيادة . اننا قد رأينا بعض البلاد التي تحصى أو ترتبط بالسياسة الاستعمارية لبعض القوى الكبرى ، مثل الصين . تردد " حقائق " لا يمكن أن تبرهن عليها ولا يمكن لأي تحليل منطقي أن يثبت صحتها .

وانني لن أطيل الحديث لدحض هذه الآراء والقرائن التي استمعنا اليها . ولكنني أود مع ذلك أن أصح أمامكم بأن الكذبة الأولى التي أرادوا أن يقنعونا بها هي أن القرار الخاص باقتراح هذا البند الذي قد أملتة الرغبة الجماعية للبلاد غير المنحازة لا يمكن أن ينجح . ولكننا نعلم أن مشروع القرار في الوثيقة A/L.737/Rev.1 والذي اشتركت بلادي في تقديمه والذي يهدف الى وضع أسس التصالح الوطني ، واشتركت في تقديمه أيضا بعض البلاد الغير منحازة فعلى حد علمي فان هذه المجموعة من البلاد والتي هي بوجي من بعض زعمائها ، الذين يستحقون احترامنا قد عملت على اساس اتفاق الرأى وبالتالي فانه من المستحيل تماما بل وأجازف فأضيف أن الأمر قد يرتبط بمناورة يجب أن نكشف القناع عنها أمامكم لنثبت ان مثل هذا الاتفاق في الرأى موجود لصالح اعادة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا .

ومن جهة أخرى ، أود أن أذكركم بما دار في العام الماضي وما يدور في هذا العام . في العام الماضي قيل لنا أن ٩٠ ٪ من اراضي جمهورية غمير ، وانني وقد اشتركت شخصيا في مناقشة هذا الموضوع منذ بداية الأمر ، في لجنة التحقق من أوراق الاعتماد ، يمكنني أن أقول لكم أن ٩٩ ٪ من أراضي كمبوديا تشرف عليها الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا وعلى ذلك فان اكثر من ٩٥ ٪ من الأهالي يؤيدون هذه الحكومة . وعندما طلبنا القيام باستقصاء رسمي يلقي الأضواء على النتائج التي لا يمكن تشويهها لأنها لا ترتبط بطرف واحد ، قيل لنا عندئذ أنه يكفي أسابيع قليلة لكي تقع الأراضي الباقية في أيدي غمير تحت سيطرة سيهانوك . ولا يمكن أن نفتتح بهذا الرقم فكون الأمر على ما هو منذ سنة فان هذا أكبر دليل على أنه لا توجد قاعدة سليمة تستند عليها هذه الأرقام .

فلا بد من ايجاد لجنة محايدة تقوم بمساعي حميدة للتحقق من الأمر وذلك نضع حدا لضياع الأرواح الذي استمر طوال العام المنصرم .
لا أود أن أُلح في ذكر البراهين الأخرى التي استمعنا اليها . ولكنني أود أن أطرح سؤالا ، هل تستطيع الجمعية العامة أن تعترف بحقوق الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا ؟ لا أعتقد أن هناك براهين وقرائن تغول لنا ذلك * .

* عاد الرئيس الى المنصة .

انني أتساءل عما اذا كانت الحكومة المشكوك فيها هي حكومة فعلية ؟ هل تتحمل أية مسؤوليات ؟ وهل لها أية سيادة اقليمية يمكن اثباتها ؟ ان ما هو أكثر جدية أن الرد على تلك الأسئلة موجود فيها ، انني أتساءل عما اذا كانت تتمتع بالاستقلال الفعلي ؟ اننا نشك بالفعل في أن حكومة تتطلع الى تمثيل شعبيها وتبنى نفسها وتحفظ بظاهرة المنظمة الادارية ، تغتار مقرها وعاصمتها في دولة كبرى ، ان هذا مظهر جديد من مظاهر الامبريالية ولا أعتقد أن هناك شخصاً يجهل خطورة اقامة حكومة صورية تستفيد من النفوذ الكبير الذي تمارسه دولة امبريالية .

لقد استمعنا بالأمس الى المتحدث باسم هذا البلد ، انني أحترم تماماً ثقافة الصين وتقاليدها القديمة ، وربما في تفسيرنا لم نفهم تماماً المعنى الحقيقي لسلسلة التعبيرات التي لها وقع أدبي وفني ، ولكن عندما نسمع أن حقوق جمهورية غمير ستغتفي ، وأعتقد أن هذا التعبير مهيئ للانسانية ، فاني أرى أن في هذا عدم احترام لحقوق هذا البلد الصغير .

وأخيراً ، أود أن أضيف أنه اذا كان حقيقياً أنه لم يحدث تغيير فيما يتعلق بموقف الدول التي تطالب باعادة حقوق جمهورية غمير الى الأمير سيهانوك ، فلقد حدث تغيير في موقف البعض منا الذين يقفون ضد هذا الاتجاه . ان تفكيرنا في كل هذه الأمور دفعنا لوضع مشروع قرار حتى لا نقف مع هذا الطرف أو ذاك بل نتوغى سبيل العدالة لأننا نؤمن أن مهمة الأمم المتحدة هي ألا تطرد حكومة وتضع أخرى مكانها أو ان تقرر ما هي الحكومة التي سوف تمنح لبلد ما . وعلى ذلك ، فإن هذه المنظمة التي عليها ان ترضى السلم والأمن يمكنها أن تقوم بجهود أخرى بناءة مثل الاشتراك في ايجاد تسوية سلمية لكل المشاكل او المنازعات في العالم .

ان مشروع القرار A/L.737 يستهدف ان اقرار السلم وذلك بان يسمح بفضل معاونة الأمين العام لمنظمتنا أن نقيم مشاورات بين الأطراف المتنازعة وأن نساعد على اقامة سلم يرضى مصالح الفئات التي تربط بينها المصالح المشتركة . وأن نوجد سلماً ليس فيه منتصر ومنهزم .

ولذلك فاننا نناشد أعضاء هذه الجمعية بأن ينظروا الى الحقائق ويقدرونها حق قدرها وأن يروا أن افضل مساهمة من الأمم المتحدة في ايجاد الرفاهية لشعب غمير هو أن نثبت رغبتنا في اقرار السلم من جديد في هذا البلد وأن نساعد في نهاية الأمر على ايجاد تسوية ومن أن يقرر مصيره بنفسه .

السيد روميلو (الفلبين) : ان وجودى في هذه المناسبة وفي هذه المرحلة الاخيرة من الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة حيث اضطررت ان اعود من الفلبين لكي اتحدث حول هذا الموضوع ، هو شاهد على ما توليه حكومتى من اهمية لهذا البند الذى نبخته .

ان وجهات نظرنا فيما يتعلق بالموضوع الذى نبخته حاليا تم الاعراب عنها بدقة وبطريقة قاطعة اثناء الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة في العام الماضي ، هذه الآراء ياسيد الرئيس قامت على اساس بيان مشترك صدر كوثيقة رسمية للجمعية العامة وهي الوثيقة A/9254 بناء على طلب حكومات اليابان ، وماليزيا ، ونيوزيلاندا ، وسنغافوره ، وتايلاند ، والفلبين . وهي تقرأ على النحو التالي واود ان اذكر هذه الجمعية العامة بهذه الوثيقة لانها بالغة الاهمية . لقد قلنا في هذه الوثيقة :

” لما كانت مشكلة غمير ذات اهمية بالغة لدول المنطقة اى منطقتنا ، فاننا نشعر بقوة ان وجهات نظر البلاد الواقعة في المنطقة يجب ان تؤخذ في الاعتبار وهذه الآراء ووجهات النظر هي :

” أولا - ان شعب غمير نفسه يجب السماح له بان يحل مشاكله السياسية الخاصة بطريقة سلمية وبعبدا عن اى تدخل خارجي مهما كان شكله .

” ثانيا - ان مثل هذه التسوية السلمية يجب التوصل اليها من جانب الاطراف الاصلية المعنية .

” ثالثا - ان الامم المتحدة لا يجب ان تقدم على اى اجراء يسبق او يؤثر على قرار شعب غمير نفسه وقد يؤدى الى اطالة امد المعاناة المأسوية والغسائر في الارواح والممتلكات في جمهورية غمير . ”

ان هذه المبادئ التي تحدثت عنها كانت الاعتبارات الاساسية التي حدثت بوفد بلادى ان يصوت من أجل تأجيل مناقشة هذا البند في الدورة الأخيرة للجمعية العامة . واود ان اعلن اننا لا زلنا نتمسك بقوة بهذه المبادئ الاساسية ، ولا نزال نعارض بصلابة مشروع القرار A/L.733/Rev.1 ، الذى يهدف الى ان يفرض على شعب كمبوديا حكومة المنفى التي يرأسها الامير سيهانوك .

انه مبدأ اساسي من مبادئ العلاقات بين الدول انه يجب السماح لكل دولة ان تقرر لنفسها شكل حكومتها أو زعامتها دون تدخل من جانب الآخرين . وسوف تكون سابقة خطيرة ايها السادة ، ان تشارك الامم المتحدة في عملية تمثل تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة بشكل يتعارض مباشرة مع المادة (٢) الفقرة (٧) من ميثاق الامم المتحدة .

ومع ذلك ، فاننا نعتقد بان الوقت قد حان لكي تفعل الجمعية العامة شيئا ببناء بدلا من تأجيل تسوية المسألة من سنة الى سنة . وسوف يكون من غير اللائق بالنسبة للامم المتحدة ان تتخذ موقفا يتسم باللامبالاة حين تسنح الفرصة لتنفيذ اهداف ومبادئ ميثاقنا .

وليس هناك شك من واقع البيانات التي أقيمت في الدورة الأخيرة ، ان مؤيدي الامير سيهانوك كانوا يتوقعون ان ظروف الحرب سوف تجعل من غير الضروري بحث مسألة كمبوديا هذا العام . والواقع، انه منذ عام ١٩٧٢ اعلن مرارا في الصحف ان بنوم بنه سوف تسقط من ساعة الى أخرى ، وانها محاصرة، وانها سوف تسقط في أيدي الجانب الآخر في أي لحظة . ولكن ذلك لم يحدث . ان المد لم يتغير، بل على العكس من ذلك ، فان جمهورية غمير أكثر ثباتا واستقرارا من أي وقت مضى . ان حكومة بنوم بنه قد دعمت سيطرتها على منطقة اكبر من أراضي البلاد ، ولا تزال تحتفظ بولاة الغالبية العظمى من شعب كمبوديا . واذا صح ما يزعمونه من ان معظم الأراضي موجودة مع الطرف الآخر فلماذا ان نجد ان الزعيم لم يعد الى هذا البلد ولا يزال يعيش في المنفى ؟ ونأمل ان الجمعية العامة ، لن تسمح لنفسها بأن تقدم الى الامير سيهانوك على طبق من الفضة ما عجز هو نفسه وحلفاؤه عن الحصول عليه بقوة السلاح .

ان المبادئ الاساسية الثلاثة التي تحدثت عنها في بداية بياني هذا ، تثبت ان الدول المجاورة في المنطقة والتي تهتم اهتماما مباشرا وحيويا بهذه المسألة ، تؤكد ان ذلك الموضوع يقع في اطار ميثاق الامم المتحدة . ان هذه المبادئ هي اساس مشروع القرار الوارد في الوثيقة

A/L.737/Rev.1

A/PV.2300

11

ومن الواضح أنه لا يكفي ان نضع المبدأ القائل ببساطة أن شعب كمبوديا يجب السماح له بأن يحل مشاكله السياسية الخاصة بطريقة سلمية وبعيدا عن أي تدخل خارجي . ان الأطراف الأصلية يجب تشجيعها أو مساعدتها في الدخول في حوار من أجل السلام . ونحن نعتبر انه من التطورات الهامة أنه في التاسع من يوليو/ تموز فان جمهورية غمير أصدرت نداءً مباشراً الى الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا لكي تجلس الى مائدة المفاوضات بغير أي شروط مسبقة . والآن كما هو واضح لو أن الطرف الآخر يريد السلام والسلام فقط ، لجاء الى مائدة المفاوضات بغير شروط مسبقة .

انطلاقاً من المهارة الكبيرة وكفاءة الأمين العام للأمم المتحدة التي يظن أنها وببديها الآن في الشرق الأوسط ، وهيئته وشخصيته فاننا نعتقد أنه هو أفضل فرد يمكن أن يقدم المساعدة للأطراف الأصلية من أجل التوصل الى تسوية سياسية تقوم على أساس اختيارهم الحر . هذا - وهو أمر نقره - ، أسلوب أكثر ايجابية ، أكثر من أن تلقى الجمعية العامة بثقلها لصالح طرف واحد فقط . فهذا أمر لا يجب أن نفعله . اننا نأمل أن الأطراف المعنية سوف تقبل وساطة الأمين العام وتضع ثقتها في الامم المتحدة .

وهناك بالفعل امثلة في منطقتنا ، رأينا أن تسوية سلمية بين الأطراف المتعارضة قد تم التوصل اليها عن طريق هذه الأطراف انفسها ، ونحن نأمل أن اتفاقاً مماثلاً لذلك الذي تم التوصل اليه في لاوس ، حيث تم وبنجاح انشاء حكومة تصالح وطني نأمل أن يتحقق شيء كهذا في كمبوديا ، ولم لا ؟ لو أنه كانت هناك الفرصة ولم يكن هناك تدخل خارجي ؟

وفي هذه الأثناء ، فاننا نود أن نحث واحترام أعضاء هذه الجمعية العامة أن يحجموا على القيام بأي شيء يؤثر سلباً على قرار شعب كمبوديا نفسه . وقد يؤدي الى اطالة أمد معاناتهم المأسوية ، ويؤدي الى مزيد من الخسائر في الأرواح العزيزة وفي الممتلكات . وعلى وجه الخصوص ، فاننا وباغلاص نناشد هم أن يرفضوا مشروع القرار الذي قدمته افغانستان ودول أخرى والوارد في الوثيقة رقم (A/L.733 and Add 1-3) .

انني أقترح أن الدول الأعضاء المثلة هنا يجب أن تفكر بعمق في الآثار الخطيرة التي يمكن أن تترتب على هذا الاقتراح . انه اقتراح بالغ الخطورة . انه الآن يمس جمهورية غمير . فمن هي

ياترى الدولة الصغيرة التي ستليها ؟ من هي الدولة الصغيرة التي ستلى جمهورية غمير ؟ اليوم هذا يحدث في جنوب شرق آسيا ، فما هي ياترى المنطقة التي ستتعرض لشيء كهذا غدا ؟ ان هذه سابقة خطيرة .

عمل سوف يكون هناك تدغل بطريقة دورية من جانب الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية بنفس الطريقة التي نتداول بها رئاسة هذه الجمعية فيما بين المجموعات الاقليمية ؟ أم سوف تكون دول آسيا الضعيفة وحدها هي ضحايا مثل هذا الظلم الصارخ ؟

انني اوجه هذا السؤال الى رفاقي المندوبين هنا . هذه أسئلة بالغة الأهمية بالنسبة لنا جميعا ، وخاصة بالنسبة للدول الصغيرة الضعيفة العزلاء ، تلك الدول التي لا تستطيع أن تحصل على أغلبية قوية والتي تضع ثقتها فقط في عدالة قضايها .

وفي أطراف أخرى ، فان بعض مؤيدي الاقتراح الذي أشرت اليه مضمون بالاستناد الى روح باندونج ، واسمحوا لي أن أذكر زملائي هنا انني كنت في باندونج وشاركت بفاعلية في مؤتمر باندونج . وكنت عضوا في اللجنة التي صاغت بيان باندونج . ومن هنا فاني اعرف تماما ماتعنييه روح باندونج . لقد اشاروا الى روح باندونج ، وهذا أمر يثير السخرية . ان اقتراحهم يتناقض تمام التناقض عمليا من هذه الروح ، الى يحيل الى مهزلة ، مبدأ احترام حقوق السيادة لكل دولة عضو ، وهي الحقوق التي نعلن جميعا أنه نؤمن بها .

وهذا هو السبب الذي جعلني آتي من الفلبين الى هنا . انني اكرر انني كنت في باندونج ، وهذا يتناقض تماما مع روح باندونج . ان تصويتنا ضد هذا الاقتراح انما هو تأكيد للمبادئ ، وفي نفس الوقت نداء نوجهه الى ضمير وعدالة هذه الجمعية العامة . ونحن نشق في احساس هذه الجمعية العامة بالعدالة .

السيد راي (كندا) (الكلمة بالانجليزية) : لقد سبق ان نقلت للأمين العام للأمم المتحدة الرسالة التالية من وزير الشؤون الخارجية لكندا سعادة ماك اكين ، والرسالة تقرا على النحو التالي :

” ان حكومة كندا وشعبها في حزن عميق من جراء وفاة أوثانت الذي برهن خلال عمله في الأمم المتحدة على تفان متناه في خدمة مبادئ الميثاق وتحسين احوال البشرية . واننا ان نعبر لك عن عزائنا بصفتك خليفة أوثانت أرجو تبليغ قرينته وأعضاء أسرته الاقرباء مشاركتنا لأحزانهم . ”

لقد استمعنا بانتباه كبير للأحاديث التي أدلى بها وزير خارجية الفلبين دكتور كارلوس رومولو . واننا نعرف تماما مساهماته العديدة خلال سنين طويلة في اعمال وجهود منظماتنا .

ان وفد كندا يود بايجاز أن يعبر عن موقفه بالنسبة للبند المعروض علينا . ان حكومة كندا تعترف بحكومة جمهورية غمير بصفتها الممثل الشرعي لكمبوديا ونؤيد الحقوق الشرعية لهذه الحكومة

في الاعتفاظ بمقعددها في الجمعية العامة كعضو في الامم المتحدة . كما اننا نؤمن تماما بأن المشاكل الداخلية لكمبوديا يجب أن تحل بطريقة سلمية وعن طريق شعب خمير نفسه . فان شعب خمير يجب أن نسمح له بأن يحدد سياسته المقبلة بدون أى تدخل أجنبي في أى شكل كان . واننا نعارض أى جهد من هذه الجمعية في التدخل في الشؤون السياسية الداخلية لكمبوديا وأن تحكم مسبقا على القرار الذى سيتخذه شعب كمبوديا .

اننا قد اشتركنا في وضع مشروع القرار المنقح (A/L.737/rev.1) الذى يناشد الاطراف المعنية مباشرة الدخول في مفاوضات ويطلب من الأمين العام بأن يقدم المعونة الملائمة ويطلب من الدول الأعضاء أن تحترم نتيجة هذه المفاوضات أو المشاورات . ان هذا بيدولنا أفضل حل يمكن ان تتخذه هذه الجمعية وأقل أسلوب حياى المشاكل المعقدة في كمبوديا . ولهذه الاسباب قاننا نأمل أن تؤيد الجمعية العامة هذا القرار وأن تعطى الأولوية لاعتبارات .

ان الوفود عليها أن تنظر جيدا لنتائج هذا الحل المعقول للمشكلة ، وان هذه الجمعية العامة يجب ألا تبت بقرار في مسألة التمثيل قد يكون فيه استباق للحكم قبل أن يبت الشعب الخمير نفسه في امر مستقبله السياسي مما قد يؤدى الى اطالة عذابه المفجع وضياح أرواح أبنائه . ان المشروع الوارد في الوثيقة المنقحة (A/L.733) تتضمن ذلك ، وان علينا أن نؤيد قيام شعب كمبوديا نفسه بحل مشاكله السياسية بعيدا عن أى تدخل أجنبي ، ونوصي الجمعية العامة باتباع هذا الأسلوب الحكيم في حل المشكلة .

السيد بلليزى (مالطة) (اللمة بالانجليزية) : سيدى الرئيس ، اود اولا وقبل كل شيء أن اضم صوت وفد بلادى الى التعازى التي قدموها والكثيرون من الممثلين هنا بمناسبة وفاة اميننا العام العظيم السابق اوثانت "

ان اوثانت كان يرتبط لفترة طويلة بالامم المتحدة وسوف يكون دائما موضع احترام وتقدير لاغلاصه التام لقضية السلام ولا نسانيته . وبالنسبة لحكومة وشعب بورما ، ولا رمة الفقيد فاننا نقدم اخلص واحر تعازينا .

لقد اتبعت لي بالفعل الفرصة في بياني الذى ألقته في التاسع من تشرين الاول / اكتوبر اثناء المناقشة العامة ، أن اؤكد ان السياسة الخارجية لحكومة بلادى تقوم على أساس هدف أساسى

واحد ، هو تعزيز وتشجيع السلام والأمن في جميع أنحاء العالم . ان الأحداث الاغيرة فيمما يتعلق بقبرص والشرق الأوسط قد اوضحت بجلاء مرة اخرى ان أية أزمة في منطقة معينة تعمل معها وبالحثم تهديدا لا من واستقرار الجميع . وانه لا يمكن لاي دولة أو منطقة ان تعتبر نفسها محصنة عن أي منطقة يسودها الاضطراب مهما كانت منطقة بعيدة . ويثبت ذلك تماما القلق الذي ادرت عنه الدول بعيدها وقريبها تجاه هذه الأحداث .

ان الموقف في كمبوديا هو مثل آخر يهدد السلام الدولي . ان الذي يحدث في كمبوديا — يثير قلقنا جميعا ، ولا يمكن أن يعتبر قضية تؤثر فقط على دول منطقة معينة فقط . ان مبادئ الأمن الجماعي الدولي تتطلب المشاركة الفعالة من جانب الجميع ولا يمكن لأي دولة أن تحل نفسها من واجب الاسهام من جانبها ، مهما كان متواضعا ، في اتجاه دعم السلام والأمن .

ان القضية المطروحة على هذه الجمعية قد تبدت ومعقدة وحساسة ولكن في واقع الأمر فان القرار الذي يجب أن نتخذه واضح وجلي تماما . يجب علينا أن نقرر من هي الحكومة المشروعة لشعب كمبوديا التي من حقها أن تمثل هذا الشعب في هذه المنظمة . هل هي حكومة لون نول ؟ أم الحكومة — الملكية للوحدة الوطنية التي يرأسها الأمير نورودوم سيهانوك ؟ ومن واقع تحليل المعلومات المتاحة — لنا فان وفد بلادى يشعر بأن نظام لون نول لا يمكن الا أن يعتبر حكومة عميلة تعتمد تماما على — المساعدات الأجنبية المالية والعسكرية ولا يحظى بأى تأييد شعبي له معناه . فضلا عن ذلك فان هذه الحكومة تسيطر الآن فقط على جزء صغير جدا من أراضي كمبوديا وحتى هذا الجزء كان يمكن أن يضيع منها منذ فترة طويلة لولا المساعدات الأجنبية الكبرى التي أشرت اليها .

ان الحكومة الملكية للوحدة الوطنية بزعامة الأمير نورودوم سيهانوك قد حظيت بالاعتراف الرسمي باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة لكمبوديا من حوالي أكثر من ٦٠ دولة كما انها تحظى بالتأييد — الشامل من جانب شعب كمبوديا وتسيطر على ٩٠٪ من أراضي كمبوديا . وعلى الرغم من أن يتسبب — كيف يمكن لزعيم وطني عزل من زعامة بلاده على أساس ذريعة السخط الشعبي ضده ، يمكن في هذه الفترة القصيرة أن يستعيد ثقة وتأييد نفس هذا الشعب الذي من المفروض أن يقهره ؟ . ان الاجابة واضحة تماما ان عزل الأمير نورودوم سيهانوك لم يكن تعبيرا عن رغبة الشعب ولكنه كان نتيجة مؤامرة حاكها ورتب لها ونفذها عملاء أجنب . ولو أن عزله ، كان فعلا وكما يزعمون ، تعبيرا عن ارادة الشعب ، اذن لأصبح الأمير سيهانوك في غياهب النسيان . ومع ذلك ، ولما كان عزله أمر قامت به عناصر أجنبية فان شعب كمبوديا قد أيد وبقوة قضيته وأصبح قريبا من تحقيق النصر الكامل . أما فيما يتعلق بالمغتصبين الحاليين فانهم وحدهم سوف يتم ابعادهم عن المنطقة الصغيرة التي لا يزالون — يسيطرون عليها وسوف يعرف العالم حقيقتهم ، أغلبية صغيرة ، نتيجة لتواطؤهم أدوا الى قصف كمبوديا وما أسفر عنه ذلك من دمار وموت .

وبالنسبة لأولئك الذين يريدون النظر الى الحقائق مجردة فان نتيجة واضحة تبرز من العزل غير الشرعي للأمير سيهانوك . ان سياسة الزعيم الكمبودي القائمة على الحياد في حرب فيتنام كانت تشكل عقبة خطيرة في مواجهة الجهد العسكري لأحد أطراف هذا الصراع وكان الرد الوحيد على هذه المشكلة هو عزل سيهانوك من منصبه بأي طريقة ممكنة ومحاولة اعطاء هذه الخطوة شكلا شرعيا .

ان كمبوديا كدولة صغيرة مخلصمة للسلام والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ولا يمكن لمألطه أن تسكت على عزل أى زعيم وطني بالمخططات الأجنبية والمساعدات المالية . ان ما تكشف أخيرا فيما يتعلق بالأحداث في أجزاء أخرى من العالم قد أكد اذا كان هناك حاجة الى دليل أن مثل هذا التدخل الجانبي الذى لا يمكن السماح به في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة لا يزال وحتى الآن واقعا قائما في العالم المعاصر .

ان موقف الأمير سيهانوك كرئيس وزعيم لشعب كمبوديا اتضح أمام العالم تماما عندما قام بهذه الصفة بتمثيل بلاده في مؤتمر القمة للدول غير المنحازة الذى عقد في الجزائر في أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، هذا المؤتمر أصدر اعلانا اعترف فيه بالحكومة الملكية للوحدة الوطنية باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة لكمبوديا . وأكد هذا الاعلان :

” شرعية الحكومة الملكية التي يرأسها الأمير سيهانوك ضحية الانقلاب ضد هياد كمبوديا ”

ولقد شاركت بلادى في هذا الاعلان ونحن نؤيده تمام التأييد ، ان مؤتمر الجزائر باعترافه الجماعي بالأمير سيهانوك باعتباره الزعيم الشرعي لشعب كمبوديا ، أضاف دعما جديدا الى الهزيمة النهائية لنظام لون نول غير الشرعي . ان هذا المؤتمر بالتوصل الى هذا القرار كان أمامه كدليل الدلائل الضرورية ، وبالتأكيد فاني لا أنوى أن أقترح على هذه الجمعية أن تصدق آليا على أى شيء يكون قد تقرر في محافل دولية أخرى مهما كانت هذه المحافل ممتازة ولكن هذه الجمعية وبالتأكيد يجب أن تبحث وبدقة وباهتمام مناسب اعلان صدر باسم رؤساء دول حوالي ٧٥ دولة . كذلك فـان وفد بلادى لا يود أن يقترح أو يقول ان الدول غير المنحازة لديها الحق في أن تفرض وجهات نظرهما على بقية العالم أو حتى أن تفرض أى حكومة على أى دولة معينة . ولكن انطلاقا من نفس المبدأ فان هذا الحق لا تملكه أى قوة واحدة مهما كانت قوية .

ان ذريعة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول قد أثير كثيرا في هذه الجمعية العامة حيث نجد أنه ذريعة واضحة للاحجام عن اتخاذ اجراءات للقضاء على حالة من الظلم . ولقد كان هذا هو الحال فيما يتعلق بمسألة العلاقة بين جنوب افريقيا وهذه المنظمة والتي عجز مجلس الأمن عن أن يتخذ أى اجراء بشأنها . *

ان حكومة بلادى تعتقد وتؤمن بعدم التدخل ولكن هذا لايعني أننا لا يجب أن نرفع صوتنا عند ما نرى العدوان والظلم . ان عدم التدخل بالنسبة لنا لايعني الاعتماد عن تحمل المسؤولية . بل انه يعني اداة التدخل الأجنبي الذى لا يكون له ما يبرره في أى مكان وفي أى زمان يحدث . ان مقالا نشر في صحيفة " نيويورك تايمز " يوم الاثنين الماضي تعقيا على ما يحدث في كمبوديا تضمن اعترافا صريحا بأن الشيء الوحيد الذى يحافظ على نظام لون نول في الحكم هو المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية الكبرى . ومن الواضح أن هذا التأييد لا يهدف الى تشجيع حليف ضعيف يواجه عدوا أجنبيا على أبوابه . بل انها محاولة لدعم نظام عميل ضد سخط شعبه وهو سخط لـه ما يبرره . وهي محاولة للحيلولة بين الشعب الكمبودى وبين ممارسة حقه في السيادة وفي أن يختار حكومته بحرية .

* تولى السيد فيريت (هاييتي) نائب الرئيس ، الرئاسة .

ان حجة أخرى مضللة نستمع اليها كثيرا هي أنه لما كانت الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لا تسيطر على كل أراضي كمبوديا ، فاننا يجب أن ننتظر الأحداث ، ولا نعجل بها ، بسحب اعتراف الأمم المتحدة بحكم لون نول غير الشرعي . ان هذه الحجة تتجاهل حقيقة أن لون نول ، ليس فقط لا يسيطر على كل أراضي كمبوديا ، بل انه يمارس هذه السيطرة على جزء بسيط من هذه الأراضي . وبالمثل ، فان هذه الحجة لا تحترم ذاكرة أعضاء هذه المنظمة ، الذين يذكرون أنهم استمعوا اليها لسنوات طويلة في الماضي ، في اطار الجهود الكبيرة الرامية الى ابعاد جمهورية الصين الشعبية ، عن شغل مكانها الشرعي في الأمم المتحدة . وأخيرا ، وبالنسبة لأولئك الذين يؤكدون أن الحكومة الملكية للوحدة الوطنية ، ليس لديها مقردائم للحكومة ، وانها لا تمارس ادارة مستقرة وثابتة ، ولا تسيطر سيطرة فعالة على المناطق التي تزعم أنها تسيطر عليها ، فاننا يجب أن نذكر هؤلاء بأن هذه الحجج نفسها ، استمعنا اليها في نفس هذه القاعة ، منذ فترة ليست بالطويلة ، بما يتعلق بموضوع آخر تم حسمه الآن بطريقة طيبة ، وأنا أشير هنا الى جمهورية غينيا - بيساو ، التي كان الكثيرون ينفون وجودها ، وهؤلاء بالذات ، ينفون وينكرون الآن وجود الحكومة الملكية للوحدة الوطنية . وتاما ، وكما حقق شعب غينيا - بيساو انتصاره في نضاله الطويل ، وأصبح ممثلوه يجلسون بيننا الآن ، فاننا نتنبأ ، وبثقة ، بانتصار شعب كمبوديا في النهاية .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.733 والذي تم تقديمه في أول تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٤ ، والذي تشارك مالطه في تقديمه ، يدعو هذه الجمعية العامة ، الى أن تتخذ القرار التاريخي بأن تعيد الى الحكومة الملكية للوحدة الوطنية وبالتالي الى شعب كمبوديا تمثيله الشرعي ، باعتباره الممثل الشرعي الوحيد لكمبوديا . ان التصويت لصالح هذا القرار سوف يكون معناه تصحيح الجمعية العامة للظلم الذي ارتكب ضد كمبوديا من جانب العدوان والتخريب الأجنبيين .

ومن ناحية أخرى ، فان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737/Rev.1 هو في واقع الأمر ، ليس أكثر من محاولة لتضليل هذه الجمعية العامة ، وجعلها تؤجل مرة أخرى المناقشة حول البند المطروح علينا بما يمكن زمرة لون نول من الاحتفاظ بمقعدهما الذي اغتصبته في هذه المنظمة . وهذا يتأكد ، اذا كنا في حاجة الى تأكيد ، عن طريق الطلب المعروض علينا والوارد في الوثيقة A/9875 باعطاء أولوية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737/Rev.1 ان هذا الطلب ، لا يتعارض فقط مع

الممارسات والقواعد التي تمارسها الجمعية العامة ، ولكنه مناورة واضحة ، لمنع الجمعية العامة من اتخاذ قرار بشأن الموضوع المطروح علينا ، وأقصد به إعادة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا في الأمم المتحدة . ان هذه الجمعية ، كي تكون مخلصمة لمبادئها ، لا يمكن الا أن ترفض مثل هذه المناورة ، وبذلك فانها سوف تقدم اسهاما كبيرا في تعزيز مكانتها ، ولقضية السلام والأمن في العالم .

السيد تمبلتون (نيوزيلندا) (الكلمة بالانجليزية) : أود أولا أن أعبر عن أسى حكومتي ووفدي لوفاة أوثانت ، هذا الخادم المخلص للسلم وللأمم المتحدة . ان نيوزيلندا ليست جارا مباشرا لكمبوديا ، وان موضوع تمثيل كمبوديا في الأمم المتحدة ، ليس له أهمية خاصة في نظر حكومتي . فان نيوزيلندا بالنسبة لأي قرار خاص بحكومة كمبوديا ، ترى أنه يمس شعب كمبوديا نفسه . ولو أن هيئتين ، أو سلطتين ، متنافستان ، أرسلتا الى الجمعية العامة وفدين ، فان الجمعية العامة عليها أن تنظر الى المسألة من الناحية الشرعية . ولكن الأمر غير ذلك ، فان حكومة واحدة لكمبوديا ، مشكّلة بطريقة دستورية ، وقائمة في عاصمتها ، أرسلت وفدا واحدا لتمثيلها هنا .

ولذلك ، فان الجمعية العامة ، ليس عليها أن تنظر في مسألة تمثيل كمبوديا في الأمم المتحدة ، ولكن ما يهم حكومتي هو هذه الحرب الأهلية الدامية التي تدور في كمبوديا ، دون أن نتكهن بنهايتها . ان حكومتي تهتم بأن ترى السلم يسود من جديد في كمبوديا ، وأن يستطيع شعب كمبوديا وبحرية تامة أن يختار ، في أقرب وقت ممكن ، نوع الحكومة التي تتماشى مع احتياجاته وأن أي فرض لأي حل يأتي من الخارج ، كما أن أي ضغط خارجي ، قد يؤثر على قرار شعب كمبوديا ، ينبغي في نظرنا أن تتم مكافحته . ان حكومة كمبوديا الممثلة هنا بوفدها والذي سبق أن قبلناه ، لا يمكن أن نرفضه لصالح تمثيل حكومة ليست قائمة في كمبوديا ، ان هذا معناه الضغط الذي يجب أن نرفضه لأنه يعتبر سابقة خطيرة .

وهناك سبب آخر جعل نيوزيلندا تهتم بهذا الأمر ، حتى أننا اشتركنا في وضع القرار المنقح

.A/L.737/Rev.1.

ان نيوزيلندا ليست جارا لكمبوديا ، ولكن لدينا صداقات مع بلاد مجاورة لها هي تايلند

واندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والفلبين ، التي تمثل مجموعة بلاد جنوبي شرقي آسيا . ولقد أوضح ممثلو هذه البلاد موقفها تماما . والحق أن السيد وزير خارجية الفلبين أوضح ذلك الموقف تماما منذ بضع لحظات . ان كل أعضاء منظمة جنوبي شرقي آسيا تشارك في تقديم مشروع القرار A/L.737/Rev.1 وقد نلاحظ أنه ، فيما عدا الصين ، فان أحدا من جيران كمبوديا لم يشارك في تقديم مشروع القرار A/L.733 . والواقع ، مع أن عددا كبيرا من مناطق أخرى شارك في تقديم هذا المشروع ، فانه ليس هناك أى مشارك لتقديم هذا المشروع سوى الصين ، من جنوبي آسيا ، أو جنوبي شرقي آسيا ، أو شرقي آسيا .

ان أحدا من ممثلي منظمة جنوبي شرقي آسيا لم يتحدث بفصاحة حول هذه القضية أكثر من السيد آدم مالك ، وزير خارجية اندونيسيا ، عندما تحدث أمام هذه الجمعية في ٢٤ أيلول / سبتمبر من هذا العام ، فقد أعلن ان حكومة بلاده ليس لديها شيء ضد حكومة الأمير سيهانوك ، أو ما يسمى بالحكومة الملكية ، ومضى يقول :

” ان برلمان خمير ، الذى اختاره شعب خمير ، وفقا لدستور خمير ، هو الذى عزل هذا الأمير ، وهو الآن يزعم ويطالب بالزعامة الوطنية من المنفى ، من عاصمة بلد أجنبي ” .

(الجلسة ٢٢٤ - صفحة ١٢)

وأشار السيد مالك الى أنه اذا بدأت الجمعية العامة اعترافا بمثل هذا النظام في المنفى فان ذلك سوف يرقى الى التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ، بل انه سوف يكون سابقة تعرض للخطر بناء الأمم المتحدة نفسه ، ان الاختيار يجب أن يبقى للشعب ، ولا يجب على الأمم المتحدة أن تفرض حكومة على شعب .

"ان الاختيار يجب أن يبقى مع الشعب" ، ان هذه الجملة تعكس تماما موقف حكومة بلادي ومن هنا فان نيوزيلندا شاركت اندونيسيا والأعضاء الآخرين في منظمة دول جنوب شرق آسيا في تقديم مشروع بديل لذلك المشروع الذي تقدم به البعض حول هذا البند في جدول الأعمال هذا المشروع البديل اعتقد أنه سوف يكون أفضل من النص الأخير ، انه يهدف الى التوصل الى تسوية سلمية لمسألة كمبوديا عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية .

وبالأمس فان السيد المحترم ممثل الصين في خطابه قال أشياء كثيرة لا يمكن أن أتفق معها فيها ، ولكنه قدّم ملاحظة واحدة يتفق عليها أولئك الذين يؤيدون مفهوم السلام ، لقد كرّر بالفصل ما قاله السيد آدم مالك ، وما قالته دول منظمة جنوب شرق آسيا لفترة طويلة - ونقتبس منه - : " ان شؤون كمبوديا يجب أن يحددها شعب كمبوديا نفسه " .

ولكن لماذا اذن نجد أن مندوب الصين ومقدمي المشروع الآخرين يسمعون الى أن تقرّر هذه الجمعية من هو الممثل الشرعي لشعب كمبوديا أو دولة كمبوديا ؟ ، ولماذا تعارض هذه الدول قرارا يدعو الى اجراء محادثات بين الأطراف المعنية في كمبوديا لأن ذلك هو الطريق الواضح لتسوية الخلافات الحالية القائمة في هذا البلد ؟ .

ان وفد بلادي قد لاحظ الملاحظات التي قدّمها الأمين العام فيما يتعلّق بالموقف في الهند الصينية في مقدمته لتقريره السنوي هذا العام وخاصة أمله في أن " الوقت سوف يأتي عندما تكون الأمم المتحدة قادرة على أن تلعب دورا أكثر فاعلية في مجالات التعاون ومع كل الكيانات التي تعتبر مصالحها وآمالها عوامل في اقرار سلام عادل ودائم في المنطقة " (A/9601/Add.1,P.7) ، ونحن نعتقد في واقع الأمر أنه في كمبوديا قد حان الوقت لكي يقوم الأمين العام بنفسه بالمهمة الكاملة المطلوبة منه والتي أوضحها وأبداها دائما ويمكن أن يلعب دورا مفيدا في مساعدة الأطراف المعنية في أن تجرى محادثات تهدف الى التوصل الى تسوية سلمية ، ان مقدمي مشروع القرار A/L.737/Rev.1

قد اتخذوا المبادرة أن يطلبوا من الأمين العام في الفقرة العاملة الثانية من منطوق القرار ، أن يقدم المساعدة المناسبة للأطراف المعنية .

سوف يكون من غير اللائق بالنسبة للجمعية العامة أن تحاول التوصل الى قرار حول مسألة التمثيل ، الأمر الذي يحكم سلفا على نتيجة محادثات السلام التي نتمورها ، ولذلك فان مقدسي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.737/Rev.1 قد طلبوا اتخاذ قرار أولا فيما يتعلق باقتراحهم ، وألا تقوم الجمعية العامة باتخاذ أى اجراء آخر حول هذا البند في هذه الدورة .

وانه من قبيل اللغو أن نعتقد أن هذا الاقتراح يتعارض مع النظام الداخلي ، ان المادة ٩١ تحدد أن الجمعية يمكن أن تصوت على المقترحات بترتيب تقديمها به ما لم تقرر غير ذلك ، ان ما اقترح في هذه المناسبة ، أنه ولأسباب جوهرية ، يجب على الجمعية العامة أن تقرر غير ذلك ، ومن حـق الجمعية أن تغيّر ترتيب تقديم القرارات .

اننا قدّمنا هذا الاقتراح على أساس أنه لو أن الأطراف المعنية دخلت في محادثات مخلصـة ، فانه يمكن التوصل الى حل لمشكلة كمبوديا يحلّ قضية التمثيل في اطار تسوية أكبر ، وبذلك فانهـا سوف تقضي على محاولة لأن تتدخل الجمعية العامة في الشؤون الداخلية لشعب خمير مما يشكّل سابقة يجب أن تنكرها كلّ الحكومات الممثلة هنا .

السيد بارودي (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : لقد مات أوثانت ، ولكن اخلاصه وولائه للسلام العالمي مازال معنا ، لقد قال لي مرّة أنه يريد وأن الانسان لا يتعلّم من خلال آلامه ، وسألني ، هل أوّمن بأن الخلاص مازال ممكنا للانسانية ؟ * وأجبتـه اذا كانت الأمم المتحدة ستفشل كهيئة الأمم التي سبقتها ، فان الأمل في بقاء الانسان ضعيف .

ثم حاولت أن أقنعه بأن يقبل فترة ثلاثة كأمين عام لهذه المنظمة ، ولكنه أجاب " يا أخي لقد تعبـت ولا يجب أن ينظر الى أى شخص على أنه لا غنى عنه لا قرار السلام العالمي " .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة

ان أوثانت قد تغلّص من آلامه ، لقد كان خير مثال لنا جميعا في هذه المنظّمة ، فليتغمده خالق الكون برحمته ، انّا لله وانّا اليه راجعون .

ان ما قاله الكثيرون منّا في العام الماضي مازال صحيحا ، ونفس مسألة كمبوديا هذه قد أقلقتنا وحيرتنا لأنّه من دواعي الأسف ، وبعد مرور ٢٩ عاما ، مازلنا نلجأ الى المناورات الجديّة ، وعند ما أقول ذلك أعتقد أنني على حقّ في أن أذكر هذا لأنني رأيت كيف نفت هذه المنظّمة مرة بعد أخرى أن على كل عضو أن يشعر بمفهوم العدالة وأن يحسّ بضرورة احترام مسؤولياته بشكل جدّي .

ولا يسعني الا أن أتلو عليكم من وثائق ومضابط العام الماضي ما أكدته باعتباره حقيقة لا --- اقترحته .

" لا يسعني الا أن أتوخى الراحة ، لا لطبيعتي الشخصية فحسب ، ولكن لأننا يجب أن نتوخى الهدى مع أنفسنا ، أكثر من أى وقت مضى وألا نسوت كمجموعات ، ولكن على أساس من التحليل ، التحليل الذى يجب أن يتم حتى نتوصل الى الحقيقة والحقيقة وحدها ، وما يجب أن نفعله اذا هذه الحقيقة . "

" ان القوى العظمى ، ومعظم أولئك الذين يمشون في ركابها ، لم يغيروا سياساتهم ، تلك السياسة التي تقوم عادة على ميزان القوى وتحفظ بدوائر نفوذ ثابتة . "

" كنا نتوقع بعد سياسة الانفراج أو ما يسمى بسياسة الانفراج باعتبارها الخطوات الأولى من أجل تفهم أوسع بين القوى العظمى أقول كان علينا أن نتوقع وضع مختلف . ولكن --- الأسف وجدنا لهم ولنا ، انه ما زالت الكلمات هي التي تستخدم بالنسبة للمناخ السياسي الأفضل فيما بين هذه القوى . "

" ولكن هل ما زال لدينا رأسماليون وشيوعيون في يومنا هذا ؟ مما لا شك فيه ان هذا النظام ما يزال سائدا . ، ولكن الى أى حد ؟ في خلال هذه الدورة ، وسأكرر مرة أخرى ، ان الرأسماليين تحولوا الى اشتراكيين مع الوقت ومع الانكماش ، بينما بدأت الدول الشيوعية تتحول الى دول رأسمالية مع تطور الأمور .

" ولماذا أقول ذلك ؟ هل القوى العظمى تتطاحن عن بعد حتى تحتفظ بنظمها السياسية ؟ الى حد ما قد يكون هذا حقيقي ، ولكن الى حد كبير فان القوى العظمى مثلها في ذلك مثل القوى الصغرى ، لها مصالح قومية صغيرة ووضيعة ، وعند ما يناسبهم ذلك كما حدث بالنسبة لكوريا ، يملون الى اتفاق جماعي . وعند ما يكون لدينا تحفيزات حول اتفاقاتهم الصامتة والغير واضحة فيتبادلون وجهات النظر ويتسائلون من هي تلك الدول التي تظهر في الأفق لتبدل مشروعاتنا وخططنا ؟ .

وليس في نيتي أن أقلب أية حالة أى وضع في هذا المحفل اليوم فليست هناك عربة وليس هناك تفاح في العربة لأقلبه . كما أنه ليس هناك اتفاق جماعي ، وليست هناك نوايا حسنة ،

وليس هناك ثقة متبادلة . بل هناك شك . وهناك شيء واضح : فكل من القوى الكبرى تعود أن تضمن لنفسها دائما دائرة نفوذها . ومهما قلنا ومهما فعلنا لترشيد سياساتنا فالحقائق مازالت ماثلة أمامنا ، كما وضحت للعالم قبل عام ١٩١٤ : ميزان القوى ، ودوائر النفوذ .
(الجلسة ٢١٩٠ صفحة ٦٦-٧٠)

وأستطيع أن أسترسل وأسترسل فأتلو من بياناتي في العام الماضي حول قضية كمبوديا ولكنني لا أود أستغل عبركم . ومع ذلك ، فلماذا نحاول أن نبتكر كلمات قيلت من قبل ؟ أأست على حق ، ألم نكرر ذلك ، لماذا نكرره مرة أخرى ، مادام الحال لم يتبدل . ولأحدد المسألة أكثر ، فأتلو من نفس البيان حول هذا البند بالتحديد :

" ليست لدينا أية ضمانات بأن الأمير سيهانوك هو الذي يتحكم في سكان المنطقة الشمالية . لقد قيل لنا ان الخمير يلعبون لعبة سياسية مع هانوي ، وان سيهانوك فقد سلطته . ولكنني لا أعرف . ما أعرفه هو انني يجب أن أطلب من القوى العظمى أن تترك هذه القوى الصغيرة لحالها ، كما قلت لهم فيما يتعلق بمنطقة . دعونا وشأننا . ولكنهم لا يدعوننا . انهم يخوضون الحروب عن بعد . ولفائدة عديقي الجزائري فان السفير راهال عند ما يقف على هذه الضمة يشبه الامبراطور الروماني ، أو أستاذ في جامعة السوربون . واني أقدره وأحترمه ، ولكنه بشر ويرتكب الأخطاء مثلي تماما . القوى العظمى تخوض الحروب مستخدمة الآخرين . وأود أن أعرف عديقي الجزائري باستخدام اللفظ الفرنسي " الحرب تفويض أو تفويض في الحرب " . ذلك ما يفعلونه ولذلك نعاني من المشاكل في العالم .

" ولنفترض أن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة سيحمل على الأغلبية . انني أتحدث عن مشروعات القرارات ولعبة الكراسي الموسيقية فيما يتعلق بكمبوديا في السنين الماضية . اعتقد ان الرئيس عليه أن يطلب من ممثل كمبوديا أن يترك القاعة . فلنفترض أن ذلك سيحدث . الحـرب ستستمر . وحل يعاني الزعماء الذين يلعبون هذه اللعبة ، كما ذكرت لزملائي هنا ، نحن الذين نلعب بمصير شعب كمبوديا . أو مصير أى شعب آخر حيثما توجد مناورات القوى العظمى ؟ لا ، اننا نلبس ازياء جميلة ، ونأكل ، ولدينا مطعم الأمم المتحدة ، نستخدمه . بل ان البعض منا يسكنون

القصور ، وما الى ذلك ، ولكن من يعاني ؟ شعب كمبوديا ، كل شعب كمبوديا يعاني . وأنتم هنا في الأمم المتحدة تنسون أن السيادة ليست دائما في يد الحكومات ولكن السيادة هي سيادة الشعب .

” اننا ننسى ذلك ولذا نخطئ مرة بعد أخرى . ولكن لن يطول الوقت قبل أن تفرض شعوب العالم على زعمائها معالجة جديدة للشؤون الدولية ، حتى لا نخطئ هنا ، في الأمم المتحدة . فماذا حدث ؟ ” (Ibid., P.72) أترك ذلك لخيالكم ولن أستمز في التلاوة .

لقد عاب أمني هذا العام ان وجدت أنه لم يجد جديد منذ أن ناقشنا هذه القضية فـ في دورة الجمعية العامة لعام ١٩٧٣ . ويبدو أن المواقف قد تحجرت وأننا مازلنا نصوت في شكـل جماعات ، وتضامن سياسي — " أدلي هذه الخدمة ، وسأؤدى لك تلك " — ولا عجب في أنني رفضت أن أشارك في تقديم أى من مشروعات القرارات على مدى ١٠ سنوات ماضية حتى أزال حرا . وحتى أخلص لوثائق الأمم المتحدة ، ومبادئها وأهدافها ، وكيف تصبح جزءا من قايح مقدمي مشروعات القرارات ، فإذا غيرنا رأينا وأردنا التعبير عن هذا الرأي الجديد ، يسألون " هل أنتم معنا " أم " ضدنا " . وليس هذا هو الامتحان الحقيقي ربما لا أكون معكم ولا ضدكم . علينا أن نأل أحرارا في رأينا ، ولنكتشف ماهي المواقف والنتائج ، ولكن اذا تصرفنا كالقطيع ، وإذا كان عدد الدول التي تقدم مشروعات القرارات هو المهم ، وكانت المسألة مختلفة . ولكن ليست القوة في العدد ، ان القوة والسلطة في أيدي ثلاث أو أربع دول وعملائهم الذين يلعبون نفس اللعبة وان ظنوا أن لديهم سلطة .

وبالتالي ، فان صوت العدالة يجب أن يرتفع من هذه المنصة حتى لا نعاني جميعا . ان هذه المشروعات بقرارات ليست مرضية . وأتصد بذلك مشروع القرارين الواردين في الوثيقتان A/L. 733 و A/L. 737 . وكما قال سديتي الموقر — ولا أعرف ما اذا كان قد ترك القاعة أم لا — والذي تشرفت بمصرفته منذ عام ١٩٤٥ ، السيد رومولو الموقر . أتول الجنرال رومولو ، ان أنه خدم في الحـرب العالمية الثانية ، لا كجنرال محارب ، ولكن كممثل محفي . انه من الشخصيات الانسانية المحظيمة . انه لن يتناول عن وحي ضميره في أى شيء ، واني لأتفق معه في أنها سوف تكون سابقة خطيرة اذا ما جلسنا نحن في الجمعية العامة كقضاء لنتخذ قرارات لا رجعة فيها حول أى مجموعة في بلدا ما باعتبارها المجموعة التي تمثل الشعب حقيقة دون غيرها . من نحن ؟ ان حكوماتنا تعيّننا لنؤدى مهمة ليست بتغيير ميزان القوى ولكن لنتعلم من الآخرين . ولكننا نأتي هنا ونجلس كقضاء . فلدينا حق التصويت . سيكون التصويت ربما . ه ويحصل الآخرون على ٤٩ ، ماذا نفعل فلنتفاوض في الأروقة ؟ يا للعار ! هل نعدم العدالة بهذا الشكل ؟ هل نحن في قاعة بيع بالمزاد ؟ كم من الأمـرات نحمل عليها وكيف نقنع شخصا بالتصويت في صالحنا . وإذا كان لا يستأبح التصويت في صالحنا ، فليمتنع . ان ذلك هو ما يتم هنا ، لقد خدمت مدة ٢٩ عاما ، وسأعرب عن رأيي ! ان الأمم المتحدة

ستستقار وتتهدم اذا ما اتبعنا هذه السياسة . انني لا أحاول أن أضيح الوقت ولكن هذه المنظمة ستقح كمنامة وتنهار اذا ما قلنا على هذا الأسلوب .

والآن فلننظر في مشروعات القرارات المعروضة علينا . فأبدأ بمشروع القرار A/L. 733 . من هم الذين قد صوّتوا لمشروع القرار وينتمون الى المنطقة المذكورة ؟ أفغانستان والصين . فلننظر الى بقية الأسماء - البانيا ، الجزائر ، بوروندي ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، الكونغو وكوبا - يا الهي ، ان بعض هذه البلاد تقع على بعد عشرات الآلاف من الأميال من كمبوديا وكلهم يعلمون ذلك . الصين ، نعم ، ان الصين تتصرف في ضوء ما تعرفه باعتبارها دولة تنتمي الى المنطقة . ولن أقول اذا كانوا على حق أم لا . فمن أنا لأقول للصينيين ، بأنهم ليسوا على حق . ولن أقول لهم أنهم باعتبارهم دولة تمثل ٨٠٠ مليون من الأهالي - لن أقول لهم لأنكم قوى عظمى فانتم على حق . فلن يحصلوا على ذلك مني ابدا .

ولننظر الآن في قائمة مقدمي مشروع القرار A/L. 737/ Rev. 1 : استراليا - انني لا أعتقد أنها بعيدة كفيينا أو العراق من كمبوديا ، أو النيجر ، أو رومانيا أو السنغال - انها تعتبر في المنطقة الى حد ما ؛ اليابان - حسنا اليابان تقع في شرق آسيا ولا أعتقد أن كمبوديا في غرب آسيا ؛ ماليزيا - في جنوب شرق آسيا ؛ نيوزيلندا - مثلها في ذلك مثل استراليا ؛ الفلبين - ولن أكرر ما قاله زميلنا الموقر السيد مثل الفلبين ، لأن ذلك يكون مجرد تكرار ؛

سنخافورة — كنت أود أن تظل المملكة المتحدة وأيرلندا بعيدة عن مشروع هذا القرار ، ولكنها لم تفعل . فلديها مشاكلها وأيرلندا أيضا . وكنت أفضّل أن تظل أوروبا بعيدة . لقد قلت أنا بعيدا ، لماذا لا تتبصرون مثل البارودي في ذلك ؟

ولكنني أرى أنهم يتوخون الحذر — الولايات المتحدة الأمريكية — "لماذا نضج أسمائنا على ذلك ما دنا نستطيع أن ندفعهم الى تقديم مشروعات القرارات ؟" . ولكنهم هناك ماثلون . هذه هي الحقائق ، لماذا يثابرون في الأفق أنهم يجرون الحبال اللازمة ولا يثابرون في المصرة ؟ . ولنتصالح الآن ، لو لم يكن هناك تدخل من جانب القوى العظمى في جنوب شرقي آسيا بما في ذلك فيتنام ، وكمبوديا ، وكوريا ، لو لم يكن هناك تدخل لما واجهنا هذه المشاكل هنا في الأمم المتحدة . ولكنهم لا يدعوننا وشأننا كما قلت ولا يتركون الشعوب وشأنها لتقرر مصيرها دون أية ضغوط .

ان الداريقة الوحيدة في المستقبل — وهذا ما أتركه لكم اذا لم أتحدث عن هذا الموضوع مرة أخرى — هو أن نحيد هذه الدول كما فعلنا وقد لعبت دور المصير من وراء الستار كما فعلنا بالنسبة للنساء ، " ارفعوا أيديكم عن النساء " ، أيتها القوى العظمى ، قبلوا ذلك وأصبحت النساء من الدول الأعضاء المحترمة بل من أكثر الدول تحضرا في أوروبا وتجلس بيننا هنا .

وما عيب شعب كمبوديا ؟ وما عيب شعب كوريا ؟ انهم أقدم حضارة من هؤلاء " الأافال " الأوربيين في التاريخ . فحضارة أوروبا ترجع الى ٥٠٠ - ٦٠٠ عام ولكن آسيا هي منبع ومهد الحضارة . ان الأوربيين جاءوا من آسيا . اتركوا هذه الشعوب وشأنها ، كوريا وكمبوديا ولا وس وفيتنام . تدعون أنكم " تدخلون الحضارة إليهم " ؟ أتركوهم دعوهم وشأنهم .

واني لا توجه الى أشقائي الصينيين — اذا اعتبروني أخ — دعوهم وشأنهم ، اتركوهم يعملون الى التسوية الصالحة لهم . فلسنا بقضاة ، سواء جئنا من المناقاة أو من غيرها من المناطق .

وهكذا فكرت في أن مشروعات القرارات غير مرضية وعلى أن أفضل شيئا ازاء ذلك وقد فعلت . لا أحتاج الى قراءة أى كلمة من كلمات التحديلات التي قدمتها بالأص فتد وزعت عليكم . واني أعتقد أنها تشكل عنصر توازن ، أتمنى أن التحديلات تمثل عامل التوازن أو الجسر بين مشروعات القرارات بدلا من أن تفرق كما تفعل مشروعات القرارات ، وبدلا من أن تخلق الفرقة ، في الأمم المتحدة ، وتزيد من التوتر والخلاف وبدلا من أن تثير تبادل الكلمات فالبعض يتهمون الآخرون بأنهم " خونة "

والبعض يقولون بأن نظام لون نول نظام " عميل " والآخرون يدعون أن سيهانوك " مانعوا الديمقراطية في
يد الصينيين " . لماذا ؟ فلنتوخى الاحترام لأمر أثبت جدارته كخصمية في جنوب شرقي آسيا .
فلنحترم لون نول والمحياين به . أين الكرامة الانسانية للانسان تلك الأسس التي وضعناها في عام ١٩٤٨
في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ؟ فاذن اتهمنا أحدا بالخيانة والآخر بالحمالة ؟ فاذن نكسب
من وراء ذلك أين الكرامة الانسانية أين قيمة وكرامة الانسان ؟ اعتبروهم بشر .

في اليومين الماضيين وصلتني هذه الخطابات من الأصدقاء - أحد الوزراء مد يقي - سامباس
وهو يعمل مع الأمير سيهانوك . لقد كنا أصدقاء وكنا نجلس ونتحدث عن مشاكلنا ساعات طويلة .

ثم خطاب من مد يقي السيد بوريت .

وكلاهما سامباس وبوريت كانوا أصدقاء . وأحد هما الآن يتولى رئاسة وزارة حكومة ما يسمى بحكومة

لون نول والآخر وزير فيما يسمى " بالحكومة الملكية الكمبودية " أحدهما " خمير " والآخر " كمبوديا " ،
وقد اختاروا أسماء مختلفة . وبدلا من أن نوحدهما بينهما نخلق الفرقة بينهم . هل هذا من العدالة
في شيء ؟ وتأخذ في الاعتبار المصالح السياسية الرضيعة التي لن تخدم في المدى الأول مصالحنا
القومية ، فما لا يتوخى العدالة سينهار في المدى الطويل .

وهاكم خطاب مقنع للغاية من مد يقي العزيز سامباس أرسله من يوغوسلافيا ، ولا أدري ما
علاقته بيوغوسلافيا . ثم خطاب آخر جائي بالحقيبة الدبلوماسية ويحمل كلمة الإدارة وهو من مد يقي
العزيز بوريت . انه ليس بمد يقي لأنه رئيس وزراء ، فقد رأيت رؤساء للوزارة وتحدثت مع الطوك والأمرء .
بل ان المناصب لا تؤثر في ولكنه جواب منطقي . وهذا الرجل سامباس كتب لي خطابا مقنعا للغاية .
لماذا لا نترب فيما بينهم ، لا بين الأمير سيهانوك ولون نول بالتحديد ، ولكن فلنقرب بين أصحاب
النوايا الحسنة ، كلا اننا ننظر في مشروعات للقرارات . لقد أصبحت هذه اللعبة بالية وغير مجدية .
ولا يكفي ذلك ، ان تصلني البرقيات ، وهاكم برقية منها ، أين السيد ممثل الولايات المتحدة
هل هو السيد سكاللي فليستمع :

" ان المخابرات الأمريكية قد أثارت حربا خفية في كمبوديا المقات يقتلون اسبوعيا واننا لنناشدك
أن تعمل من أجل السلام بالاعتراف وذلك عن طريق " الاعتراف بحكومة سيهانوك " .

ووصلتني برقيات متعددة ، ولن أستغل صبركم بتلاوة كافة هذه البرقيات . وما لاشك فيه أن مثل هذه البرقيات وصلت الى الكثيرين منكم .

ولكن ، كيف يمكن لنا ان نتخذ قرارا عادلا في هذا السدد ، قرارا ينطلق من العدالة ؟ كيف . اما أن نتبع الصين ونعادي الولايات المتحدة ، أو نتبع الولايات المتحدة ونعادي الصين . انه اختيار صعب فيما بين القدر والنار . صحح لي معلوماتي ياسيد الرئيس ، فلك الحق في ذلك . هل ترون اللعب ؟ تتغير الألوان وتتبدل . والمصالح القومية والنظام ، أية نظم ، النظام الاشتراكي العظيم ، النظام الرأسمالي الحر ، انظروا الى النظام الرأسمالي الحر لقد أفلس في البلاد الأوروبية ، بل وفي هذا البلد بالذات لم تعد هناك نظم هناك شعوب يجب ان تعيش " وسيد القوم خادهم "

ولدي تصحيح صغير في تعديلاتي على المشروعات . وهو في منطوق القرار الفقرة الثانية ، " يطالب من الأمين العام بعد التفاوض اللازم أن يساعد الطرفين بدلا من الحكومات المعنية " ، وذلك احتراماً للتعديلات التي أدخلتها أو اقترحتها على الديباجة وسأتلو عليكم بسرعة هذه التعديلات وهي متشابهة تماما بصني :

انني آمل أن تقرب بين وجهات النظر ، آمل من مقدمي هذه المشروعات أن لا يفرضوا علينا مناقشة طويلة ، فقبلوا تعديلاتي ، والا فاني أتمنى مناقشة لا تنتهي تتبعها مناقشة أخرى حول المضمون ، مليئة بالمرارة والكلمات الجوفاء والافتراءات ، وهي تسمم الجو بالتوتر وتشعرنا جميعاً بالاحباط .

الفقرة الثانية من الديباجة نستعفيض عنها بالتالي فيما يتعلق بمشروع القرار A/L.733 . " أخذاً في الاعتبار ، بأن الحكومة الملكية للوحدة الواندية لكيبوديا ، برئاسة الأمير نورودوم سيهانوك ، تمارس سلطاتها في جزء من كيبوديا ، وحكومة جمهورية الخمير مازالت تتحكم في عدد كبير من شعب كيبوديا " ،

هذه حقيقة ، هل هناك من يتحداني في هذه الحقيقة فليأت الى هنا ويقول ذلك .

الفقرة الثالثة نستعفيض عنها بالآتي :

" أخذاً في الاعتبار ، أن الحقوق المشروعة للحكومتين ، صحيحة وقائمة اذا ما تحدد أن هذه الحقوق نابعة من شعب كيبوديا صاحب السيادة بصفة عامة " ،

تضاف الفقرة التالية للديباجة :

"أخذين في الاعتبار ، أن الحكومة في كمبوديا تؤيد ما بعض القوى الدخيلة فمن يستطيع أن يتساءل في ذلك ؟ ثم تناشد القوى ، وذلك احتراماً لهذه القوى ، ولم أقل تدخلت ، ولكن أقول أثرت ، فكلنا نؤثر بخصنا في البعض ، آمل أن أسير في طريق الصواب . " تناشد كل القوى التي أثرت على الطرفين في هذا النزاع ، بأن تستخدم حسن مساعيها للتقريب بين هذه الأطراف ، بهدف إعادة السلام الى كمبوديا ، السلام وليس النزاع . ليس النزاع بزيادة الهوية بينهم " .

الفقرة الثانية من المناقش :

"تأليب من الأمين العام بعد التشاور اللازم بأن يساعد الطرفين المتنازعين ، تلخى كلمة حكومتين بدلهما نضج : الطرفين ، التي تأليب بحقوق مشروعة في كمبوديا ، وأن يقدم تقرير حول نتائج ذلك للجمعية العامة في دورتها الثلاثين " .

نفس الكلمات تنطبق على مشروع القرار الثاني ، ولا أحتاج الى تكرار تلاوة ذلك ، وعند ما تدرسون هذه النصوص بامعان ، نصوص مشروعات القرارات ، ستفهمون النية وراء تعديلات وتلك التعديلات التي تنطبق بنفس الصورة على مشروعي القرارات .

إذا لم تستمعوا الى تحذيري فما تبقى ، صورة مظلمة ، فالحرب ستستمر ، ولا شك ان القوى العظمى ، في لعبة الشطرنج التي تلعب في هذه المنطقة الخمسة ستستمر وكما قلت مرة بعد أخرى ، فان هذه القوى لا تلعب بقاء من الغشيب ولكنها تلعب بالشعوب ، وذلك خدأ ، وأى خدأ .

أسف ان أطلت عليكم في شرح الموقف كما يجب أن يكون بعد تدخلني ، وآمل ان لم تتحسن الأمور ، وانما ما بقيت الهوية قائمة ، آمل ألا أأالب برفع صوتي مرة أخرى من على هذه المنصة ، لأتول بأنه بالفصل فان أمل بقاء الانسانية قليل اذا ما مضينا كما فعلنا في الماضي .

السيد هارمون (لييريا) (الكلمة بالانجليزية) : اليوم يترقد جثمان أوثانت الأمين المصام السابق للأمم المتحدة ، واني باسم الوفد الدائم ، ووفد لييريا للدورة التاسعة والعشرين وحكومة وشعب لييريا ، نحرب لوفد بورما ولأسرة الفقيد ولشعب مملكة بورما عن خالص تعازينا وتعنا أفنا على ابن بورما العظيم الذي فقدوه .

لقد جاء أوثانت الى الأمم المتحدة في زمن ليس فيه استقرار حيث كانت تتلحاح سياسة القوى العظمى . ولكنه ، بأسلوبه الهادئ والفصاح استطاع أن يأتي بالتفاهم بين الدول الأعضاء . وسندكره دائما للدور الهام الذي لعبه ، ولما قام به حتى تقبل العالم فكرة التفاهم التي أدت الى تدعيم الصورة الدولية لمنظمتنا . ان كل من عرفوه وعلموا معه سيحتفلون بذكراه الحارة في قلوبهم ، واننا ان نحبي ذكراه سنحترم دائما المثل العليا التي مثلها ونأمل أن تستمر هذه المنظمة في خدمة الانسانية بحثا عن السلام والاستقرار والكرامة الانسانية في كل مكان .

عندما تحدث وفدنا حول هذه القضية في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة قلنا أنه وان كانت لييريا تبعد من الناحية الجغرافية آلاف الأميال عن جمهورية خمير الا أن هذه القضية قد لفتت انتباهنا نتيجة لاهتمامنا بالأوضاع المؤلمة والأحداث والمأساة التي حدثت وما زالت تحدث في البلاد . كما أن حديثنا يعتمد على أن لييريا وهي من الدول المحبة للسلام تهتم دائما بالتسوية السلمية للمشاكل التي تواجه الدول الأعضاء في منظمتنا .

ولن نخوض في تاريخ هذه القضية ان تحدث عنها الكثيرون من هذه المنصة وتمت حولها المناقشات على مدى السامين الماضيين . ولكننا نلاحظ بالذات بيان رئيس وزراء جمهورية خمير الذي أدلى به في هذه الدورة والذي أعطى مظهرا معقولا للظروف السائدة في بلاده اليوم . وبالتالي ، فان محاولة اتخاذ أى خطوة متعجلة في هذه الدورة ستزيد من جدة النزاع وتضحي هؤلاء الذين يحاولون استمرار هذه الفرقة بين الأطراف المعنية .

وبالتالي ، فان وفدي يقترح ، بأن الجمعية العامة يجب أن تتحاشى التدخل في هذا النزاع بأي صورة من الصور التي قد تؤدي الى تزايد عدد الحكومات التي تعلن عن وجود نفسها بنفسها وحتى لا تصبح مكانا يحترف بهم ، بينما لايعترف بهم في بلادهم .

بل وأكثر من ذلك ، فاننا اذا ما تابعنا باهتمام شديد التاورات التي حدثت في جمهورية خمير منذ مناقشتنا الأخيرة ، واحتراما للجهود المشتركة التي قامت بها بعض الدول الآسيوية التي

لها حدود مشتركة مع خمير والذين يفهمون مشاكل خمير أكثر منا فسوف نجد أنهم قد موا مشروعات ترارات طالب الأمم المتحدة بوضع ثقتها في رغبة شعب خمير وقد رتبهم على تقييم تالعاتهم وآمالهم وزعامتهم ، ان كل هذا يدعونا الى القول بأن أى مشروع قرار يؤيد اعادة الحقوق المشروعة للحكومة الملكية للوحدة الوانية لكمبوديا في الأمم المتحدة دون أن يؤخذ في الاعتبار الاجراءات الدستورية التي أدت الى قلب نظام حكم الأمير سيهانوك سيكون اجراء مصعبا لا نستطيع تبريره من الناحية القانونية . ان الموافقة على مشروع القرار A/L.733 and Add. 1-3 يمثل تدخلا واجتيازا لحقوق شعب جمهورية خمير ، وحقهم في تقرير الحكومة التي يجب أن تمثلهم ويحتر هذا تدخلا فسي الشؤون الداخلية لدولة عضو ، وانتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

عندما تحدث السيد ممثل اليابان عن هذه القضية مساء الأس ، استطاع في بيانه أن يتقدم بتقييم سليم وحقيقي للموقف في جمهورية خمير . ووجد ليبريا يود أن يشارك في هذا التقييم ، بل وننضم اليه في محاولاته للفت انتباه الجمعية العامة الى هذه المسألة الخطيرة . لقد قال فيما قاله ، ان المسألة التي نواجهها اليوم وبصورة ملحة للغاية هو ماذا نستطيع أن نفعله لنساعد شعب خمير لاعادة السلام الى بلاده . ثم قال أن الوقت قد تأخر ، ولم يكن قد فات على منظمنا أن تبذل الجهود السريعة لتضع حدا للنزاع المسلح ، ولاعادة السلام حتى لا نفرض على أشقائنا في كمبوديا اراقة الدماء المستمرة . ولقد كان ذلك مؤثرا للغاية ، وأتساءل كم من أعضاء هذا المجتمع الدولي هنا فكروا بجدية في وجهة النظر الهامة هذه . ان تمثيل كمبوديا هنا أو اختيار من يمثلها ، ليس هو الأمر المهم . وانني لا أوافق على ذلك . ولذا ، وبالنيابة عن وفد ليبريا ، أود أن أضف صوتي الى هذا النداء الحار وأطالب من الجمعية العامة أن تستمع الى صوت الضمير وتوافق على مشروع القرار A/L. 737 Rev. 1 ، فتعطي للأراف المعنية في البلاد المسؤولية الأساسية لحمل مشاكلهم الداخلية واعادة السلام الى هذا الشعب وهذه الأمة .

وختاماً ، فان وفد أعلى الجمعية العامة الخطوات العريضة لموقفنا حول هذا الموضوع ، يناشد الوفود الأخرى أن تفكر فيما سيترتب على أى تصرف على عكس ما أوصينا به . ولن يكون فسي النهاية الا الاستمرار في تهديد السلام وأمن هذه المنطقة .

علينا أن نتوصى الحذر في تصرفاتنا بدلا من أن نتعجل في هذه التصرفات دون التفكير

بحق في كل جوانب هذه القضية الهامة . A/PV.2300

وان ما يبدو منطقي وعادل في نظر وفد ليبريا ، هو أن تقر هذه الجمعية العامة القرار رقم 1 . A/L. 737/ Rev . الذي يذلل الأطراف المتنازعة بأن تبذل الجهود من أجل إنهاء هذه الخلافات ويستحسن أن يكون ذلك على الصعيد القومي . ان وفد ليبريا ليحرب عن آماله بأن يتاح لشعب الخمير وقتا أطول حتى تستأيع الأطراف المعنية ، أن تنهي موقفا سياسيا ماحولا ، مسؤولية وحق الأطراف المعنية . وعلينا أن نناشد أيضا هذه الأطراف بأن تسرع الى وضع حد لهذه المأساة وللاغتيالات وفقدان الملكية في هذه البلاد .

اننا نناشد كل من لهم سلطة أو تأثير في هذه المنطقة أن يحاولوا التوصل الى تسوية سريعة لهذه المشكلة حتى نعود الى الدورة القادمة ونسعد بالتقدم الذي قد يكون قد تحقق من أجل استتباب السلام والأمن في هذه المنطقة .

لقد صوتنا في مجال تأجيل مناقشة هذا الموضوع في الدورة السابقة وكنا على ثقة من أن عكس ذلك كان يمثل سابقة خطيرة للغاية ويتناقض مع المبدأ الأساسي ألا وهو المبدأ الخاص بحق الدول والشعوب في ممارسة حقها في أن تقرر شكل نظام الحكم الذي تختاره دون أي تدخل خارجي . والآن وقد أعربت عن رأيي ، فما زلنا عند رأينا وعند موقفنا ان لم يحدث شيء بناء جديد يغير وجهة نظرننا .

السيد سكالى (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانجليزية) : ان القضية التي عرضت على هذه الجمعية في المشروعين المعروضين علينا بسيطة للغاية . ان مشروعا من هذين المشروعين يقترح اجراء مفاوضات بغير شروط مسبقة من أجل تسوية سلمية للصراع المأساوى في كمبوديا . أما المشروع الآخر فانه يطالب بحل متحيز ويقدّم فقط احتمال استمرار الحرب ومزيد من المعاناة من جانب شعب كمبوديا . فأى من هذين البديلين يتفق مع أغراض هذه المنظمة ؟ أى من هذين الطريقتين يتفق مع ميثاقنا ، طريقا الى العدل والقانون الدولى المعترف به ؟

ان مشروعا يجعل الجمعية العامة تقرر باسم شعب كمبوديا أن كمبوديا يجب أن تمثل ليس بواسطة حكومتها الحالية وانما عن طريق نظام موجود في المنفى وعلى بعد ألفي ميل من بنوم بنين العاصمة . ولا يمكن أن يكون ذلك أمرا مثيرا للدهشة لأن الدولة الوحيدة القريبة من كمبوديا والتي شاركت في تقديم هذا المشروع هي الدولة التي يوجد في عاصمتها هذا النظام الذى يعيش في المنفى . أما المشروع الآخر فتقدمت به ٢٣ دولة من بينها خمس دول هي من أقرب جارات كمبوديا وهي تدعو الى المبدأ الأساسي الوارد في هذا المشروع . وهو أن شعب خمير من حقه وحده أن يحل مشاكله بطريقة سلمية وبصدا عن أى تدخل خارجي . ان هذا المشروع على النقيض من الآخر لا يدعو الأمم المتحدة أو أى شخص آخر الى أن يحكم سلفا على ما يقره الشعب الكمبودى ، بل هو يقترح أن الأمم المتحدة يجب أن تسهم ايجابيا في تسوية المشكلة في كمبوديا وذلك بأن تطلب من الأطراف المعنية أن تبدأ في التفاوض فيما بينها . كما يطالب من الأمين العام أن يقدم المساعدة المناسبة كما فعل وبقا عليه في الماضي . وأخيرا فان المشروع الذى قدمته جارات كمبوديا يدعو كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى احترام نتيجة هذه المناقشات السلمية فيما بين الأطراف الكمبودية ، وحكومة بلادى على استعداد لذلك .

ان الولايات المتحدة تؤيد الجهود الرامية للتوصل الى حل وسط في كمبوديا . ومع ذلك لا بد لي أن أرى على ما أثاره بعض المتحدثين ، والذين قد موا اتهامات قبيحة ضد الولايات المتحدة أثناء مناقشة هذا البند ، وانني أرفض هذه الاتهامات لأنها اتهامات زائفة . ولو أن هذه الاتهامات كانت صحيحة ، وكان بالفعل هناك دكتاتورية عسكرية بربرية قد تم وضعها وفرضها على الشعب الكمبودى ، فلماذا ان ن نجد أن حكومة كمبوديا لا تزال تعمل وبقا عليه ، ان

شعب كمبوديا لا يزال يناضل ويقاتل ببطولة وبنجاحات متتالية ضد الغزاة لتد انهيئ الولايات المتحدة كل تدخل جوى وخفضت مساعداتها العسكرية بشكل كبير . فهل يرجع السبب في ذلك الى أن الشعب الكمبودي يقاتل من أجل استقلاله ضد قوات أجنبية على أرضه ؟

ان محاولة بعض المتحدثين أن يصوروا تاريخ كمبوديا بأريقتهم الخاطئة هي جهد لأبعد هذه الجمعية عن نوايا المسألة الحقيقية وأقصد بها تحديد : من هي القوى الأجنبية الوحيدة التي تتدخل في كمبوديا اليوم ؟ وما هي الاجراءات التي يمكن أن تتخذها الجمعية العامة لحرمان شعب كمبوديا من حقه في تقرير المصير ؟

وبالنسبة لأولئك الذين لا يدركون أو الذين ينسون تاريخ كمبوديا الحقيقي فقد يكون من المفيد أن نذكرهم بأن الأمير سيهانوك لم يعزل عن طريق انقلاب وأن حكومة كمبوديا التي طردت الأمير سيهانوك في عام ١٩٧٠ كانت حكومة شكلها سيهانوك نفسه قبل أقل من عام . ان الجمعية الوطنية في خمير والتي مدت على هذا القرار وصوتت بالاجماع على عزل سيهانوك كانت مشكلة من أعضاء كان سيهانوك نفسه قد اختارهم وأيد انتخابهم وأوال هذه الفترة وبينما الكمبوديون يحاربون من أجل استمرار استقلالهم فان الوجود الأمريكي الكامل في بنوم بن لم يزد على دبلوماسيين اثنين وثلاث مئة عسكرين . ان المفاوضات فيما بين حكومة خمير وفيتنام الشمالية قامت من جانب واحد هو فيتنام الشمالية في ٢٥ آذار/مارس سنة ١٩٧٠ . وبعد ذلك بأربعة أيام فان قوات فيتنام الشمالية والفيت كونج هاجمت المواقع البوليسية ومواقع الجيش في خمير . ان الأعمال العسكرية الحالية في كمبوديا جاءت نتيجة لهذه الهجمات .

ان الولايات المتحدة فخورة بالدور الذي لعبته في مساعدة حكومة وشعب خمير في صد الهجمات العسكرية المستمرة من جانب القوات الأجنبية . ومع ذلك فلقد أكدنا الحاجة الى مفاوضات لانهاء هذا الصراع وللتوصل الى مصالحة وانسجام وحق تقرير المصير بالنسبة لكل الكمبوديين . ان الولايات المتحدة على استعداد تام لكي ترى كمبوديا تحكمها أي حكومة يقررها الشعب الكمبودي بحرية . وفي ١٢ آب / أغسطس فان الرئيس فورد أعلن أمام الكونغرس الأمريكي " ان الولايات المتحدة تأمل أن ترى التوصل الى تسوية مبكرة في كمبوديا " .

ان الولايات المتحدة ليست هي التي ترفض ترك كمبوديا للكمبوديين ، ولكن الآخرين هم الذين يفعلون ذلك . وبالتأكيد فان حكومة جمهورية خمير لم تضع أى عقبات أمام أى تسوية عن طريق المفاوضات . وفي ٩ تموز/ يوليود ١٩٧٤ فان هذه الحكومة عرضت أن تدخل في مفاوضات بغضير أى شروط . وفي أى وقت ومع أى ممثلين للآخرين في كمبوديا من أجل وضع حد للصراع . ولقد استمعنا الى بعض المتحدثين وهم يزعمون أن القوات المعارضة في كمبوديا تسيطر على ٩٠ في المائة من أراضي هذا البلد و ٨٠ في المائة من سكانها . ولو أن هذا صحيح فلماذا ان ليس للمعارضة عاصمة ولا حكومة ولا أجهزة ولا برلمان ؟ والواقع ليس لها أى من الخصائص العادية لأى حكومة . ولماذا ان نجد أن رئيسهم الشكلي قد لجأ الى عاصمة أجنبية ؟ لماذا لم يعد الى بلاده لكي يقابل بتصفيق وتأييد الشعب الذي يقال لنا أنه ينتظر بالصبر عودته ؟ . ان هذا يبدو بالنسبة لنا سؤالاً أساسياً وجوهرياً .

وقد وجدت ، وما يثير الدهشة ، أن نفس المتحدثين ، ومنذ عام سابق قد موازعا ماثلة في نفس هذه القاعة . فلتد زعموا آنذاك أن الذين يدافعون عنهم يسيارون على ٩٠ في المائة من الأراضي و ٨٠ في المائة من السكان . وكل من سمع هذا الكلام توقع أن عاما من الانتصارات الجديدة المزعومة كان يمكن أن ينعكس في احصاءات أكثر في هذا العام . فلماذا لم يقولوا هذا العام أنهم يسيارون على ٩٨ في المائة من الأراضي و ٩٥ في المائة من السكان ؟ لماذا يتجاهلون واقع وجود حكومة كمبوديا ، ويزعمون أن المعارضة تسيار على ١٠٠ في المائة من الأراضي والسكان ؟

في الحقيقة أنه بالرغم من كل جهود قوات التمرد وجيش فيتنام الشمالية فان حكومة خمير ظلت دائما تسيار على الغالبية العظمى من شعب كمبوديا ، وعلى الأراضي التي يعيش فيها هذا الشعب . ان قوات فيتنام الشمالية ومؤيديهم الكمبوديين موجودون في أجزاء كثيرة من شمالي وشرقي كمبوديا . ولكن مؤيدي سيهانوك لم يشرحوا لنا أن هذه المناطق من البلاد قليلة السكان للغاية . والحقيقة أن الأمير سيهانوك لم يعد لكي يقود شعبه ، لأنه ليس له مكان آمن يمكن أن يعيش فيه في كمبوديا ، وليس له أتباع حقيقيون أو حكومة حقيقية يمكن أن يحود اليها .

وأود أن أسأل : لماذا ياللب من هذه الجمعية أن تختار بين خصمين يتنافسان على مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة . ان أحد هذين الخصمين موجود خارج البلاد . ان وجهة نظرنا هي أن الأمم المتحدة لا عمل لها فيما يتعلق بتقرير من هي الحكومة الشرعية لأي دولة عضو .

انني أحث كل أعضاء الجمعية العامة أن يبعثوا وبدقة وجهات النظر التي قدمها أثناء هذه المناقشة الجيران الآسيويون لجمهورية خمير . وبالتأكيد فان الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، يجب أن تشارك رغبة هذه الدول في اقرار السلام في هذا الجزء من العالم بالسماح لكمبوديا بأن تحدد مصيرها بنفسها . وبالتأكيد ، فاننا سوف نستمع الى تحذيراتهم فيما يتعلق بأخطار استمرار الصراع وأن ننضم الى دعوتهم من أجل تسوية عن طريق المفاوضات لانهاء الصراع الحالي . ان قرارهم ، قرار يتضمن وينطوي على أنفسهم ومستقبلهم . اننا ممن يعيشون في خارج المناقشة ، وأيضا أولئك الذين يعيشون بعيدا عنها ، علينا مسؤولية احترام وجهات نظرهم ، حتى يمكن أن نتوقع احتراماً مماثلاً فيما يتعلق بالمشاكل التي نعاني منها في مناطقنا .

ان حكومة الولايات المتحدة تعتقد أن الأمم المتحدة عليها التزام أساسي بتأييد عطية المفاوضات ، باعتبارها أفضل وسيلة لحسم النزاعات وتسوية الصراعات في أي مكان وفي أي وقت تحدث فيه . ونحن مقتنعون بأن مثل هذه العملية تخدم المصالح الحقيقية لكل الأطراف في أي نزاع ، سواء أكان ذلك في كمبوديا أو في غيرها . ان التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات في كمبوديا أصبح أمرا ضروريا . ان هذه العملية يجب أن تبدأ الآن ، وبالتأكيد فانه لا يوجد من يرغب منا في الحالة الالام هذا البلد وشعبه . وبالتأكيد فاننا يمكن أن نتفق جميعا أنه قد حان الأوان لكي يتوقف القتال وتبدأ المفاوضات ، حتى يتم التوصل الى حلول وسط ، وحتى يمكن لأهل الوان الواحد أن يتم التماثل فيما بينهم .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أرفع الجلسة ، أود أن أذكر الوفود التي لم تنتج لها الفرصة بعد ، بأن جثمان السيد أوشانت موجودة الآن في القاعة القريبة من تاعة التأمل ، ولمن أرادوا أن يحيوا ذكراه ، اذا أتاحت لهم الفرصة ، فاني أحييهم علما بذلك .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٣/٢٥